

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
كتابة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج

كلمة السيد حسين الجزيري
كاتب الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج

في إفتتاح الندوة الدولية حول

" تعبئة كفاءات المهاجرين من أجل التنمية في دول شمال
إفريقيا والشرق الأوسط : توظيف أمثل للكفاءات الشابة
المهاجرة "

تونس-نزل قولدن توليب -قمرت 13 ماي 2013

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدي رئيس الحكومة ،
السادة والسيدات ممثلي منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية
والمنظمات الدولية
السادة والسيدات الخبراء من البلدان الشقيقة والصديقة
حضرات السادة والسيدات

تنعقد هذه الندوة الدولية حول تعبئة كفاءات المهاجرين،
والشابة منها على وجه الخصوص، من أجل التنمية في دول شمال
إفريقيا والشرق الأوسط في ظرف تنامي فيه الشعور، منذ بداية
الألفية، بالأهمية الكبرى لتنقل الأشخاص في خضمّ العولمة
الزاحفة، هذا التنقل الذي لازال، والحق يقال ، في آخر سلم
الأولويات لمسار العولمة ، بل إنه تنامي بقدر كبير في اتجاه
واحد، جنوب – شمال لأن بلدان منطقتنا، وبالرغم ممّا بذلته من
مجهودات في إنتاج الموارد البشرية المتعلمة، لم تستطع المحافظة
عليها، حتى أن البعض أصبح يتحدث عن " بلية" هجرة الكفاءات .

فإذا أخذنا تونس كمثال ، والتي يتجاوز عدد مهاجريها
مليوناً ومائتي ألف شخص بما يمثل عشر المجموعة الوطنية، فإن
معطيات سنة 2012 تشير إلى أن عدد الطلبة الذين يزاولون
تعليمهم بالخارج بلغ 57 ألف طالب بنسبة عودة قدرها 10% كما
بلغ عدد الإطارات وأصحاب المهن الحرّة على التوالي 83.529 و
51.329 فرداً منهم 57,5% يقيمون بأوروبا و 22% ببلدان

أمريكا الشمالية ، ويأتي الأساتذة الجامعيون والباحثون في المراتب الأولى بنسب 29% و 27% على التوالي .

وبالتالي، فلئن كانت المكونات المادية لأي بلد تعتبر من إحدى الشروط الضرورية للتنمية، فإن المؤهلات البشرية شرط لا محيد عنه من أجل تأكيد التقدم لأي بلد صاعد.

وقد إنخرطت بلدان منطقتنا وخاصة تونس في هذا المسار حيث تعتبر من البلدان القليلة التي تخصّص نسبة هامة من ميزانيتها لفائدة التربية والتكوين.

ولهذا أصبحت تعبئة توظيف الكفاءات الداخلية والمهاجرة أمرا ضروريا لاسيما في ظل الظرفية الإقتصادية الجديدة المقامة على تخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال.

حضرات السادة والسيدات،

إن أسباب إستنزاف طاقاتنا من الكفاءات العلمية تتقدّمها لا محالة التنافسية الكبرى بين أكبر بلدان منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية لإستقطاب المهارات وأصحاب الشهادات العليا بحكم تنامي الطلب عليها لمواصلة تفوقها العلمي والإقتصادي وتجاوز المعطيات الديمغرافية الكابحة لهذا التفوق.

لكن علينا الإقرار أيضا بوجود عناصر أخرى تلعب دورا هاما في تشجيع هجرة الكفاءات ومنها على سبيل المثال و لا الحصر عدم توفر الظروف المادية التي تؤمن مستوى عيش مناسب في مجتمعات بلدان المنشأ وصعوبة إستيعاب الكفاءات في سوق الشغل المحلية وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي فضلا عن تأثيرات البيروقراطية والفساد المالي وتضييق الحريات على البحث والإبداع.

وفي المقابل فإن بلدان الإستقبال توفّر عوامل كثيرة لإغراء الطاقات المهاجرة على البقاء فيها ومنها ما هو مادي وما هو إجتماعي وما هو أكاديمي.

وشعورا منها بضرورة الإستفادة من طاقاتها الإقتصادية و العلمية، عملت تونس على تطوير تشريعاتها التحفيزية لتواكب الرغبة التي عبّرت عنها كفاءاتها في المساهمة في تنمية بلدها الأصل بعد الثورة، وإتخذت لذلك إجراءات جبائية مغرية وشجّعت بصفة عامة أبناءها بالخارج على تحويل التكنولوجيا المتقدمة وعلى بعث المشاريع المنتجة دون اشتراط العودة النهائية لذلك وعلى إحداث المشاريع في الميادين ذات المردودية العالية في إطار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية.

حضرات السادة والسيدات،

لقد سعينا إلى بناء الإطار المؤسسي الملائم شعورا منا بأن العناية بطاقتنا المهاجرة هي مسؤوليتنا الوطنية أولاً.

ويندرج إحداث كتابنة الدولة للهجرة والتونسيين بالخارج في إطار توجه الدولة إلى تشريك جاليتنا المهاجرة في المسيرة التنموية للبلاد، وفي سياق سعينا إلى التنسيق بين الجهود المشتتة وتوظيفها في خدمة هذا الغرض النبيل.

واعتباراً لذلك بدأنا في التأسيس لسياسة مهجرية وطنية تقودها الدولة بمشاركة المجتمع المدني وجمعيات المهاجرين. وسوف يكون لنا قريباً مجلس وطني للتونسيين بالخارج يبلّغ رغباتهم وطموحاتهم وآرائهم في الشأن الوطني.

كما سيتم استكمال هذا الإطار المؤسسي ببذل الجهد الضروري للإعلام والتحسيس وإحداث بوابة إلكترونية تفاعلية سيكون من أهم أهدافها تكثيف الإعلام والاتصال حول برامج التجديد التكنولوجي في شتى المجالات من أجل تعبئة الكفاءات التونسية بالخارج وحثها على الانخراط في هذه البرامج.

كما أنّ من برامجنا المستقبالية تكثيف الإِتصال بجمعيات الكفاءات الناشطة والعمل على بعث جمعيات متخصصة حتى نضمن التعرف على الكفاءات في المجالات العلمية والتكنولوجية المختلفة إلى جانب إرساء شبكات الإِتصال بين الكفاءات التونسية الوطنية والمقيمة بالخارج والعمل على دعم مثل هذه الشبكات وخاصة بين النخب من نفس الإختصاص.

حضرات السادة والسيدات،

إن معالجة مسألة تعبئة الكفاءات المهاجرة تتطلب قدرا هاما من التنسيق مع الأطراف الأجنبية، وتونس التي انخرطت في مسار التفاوض من أجل شراكة مهجرية مع الطرف الأوروبي، جعلت من حرية التنقل نقطة مركزية في هذا الحوار سعيا منها إلى تقوية دور الهجرة، وهجرة المهارات والكفاءات بصفة عامة، كعامل من عوامل التعاون الدولي من أجل تنمية تشاركية تحمل في طياتها تقاسمات تثري بلدنا ومهاجريننا بقدر ما تثري بلدان الإستقبال.

إنها الهجرة من أجل التنمية التي انخرطنا فيها، بدعم من جاليتنا، لأننا نعتقد أنها الطريقة الأفضل للتفاعل الإيجابي مع العولمة ولتجاوز السياسات ذات الإتجاه الواحد والتي لا تخدم مصلحة أي طرف.

وبالموازاة مع ذلك، فإننا نتهياً لمراجعة الإتفاقيات
الثنائية للهجرة لتحيينها وفق توجهاتنا الإصلاحية
الجديدة وأخذاً في الإعتبار للتطورات الحاصلة في
مستوى جاليتنا ومنها تنامي حجم الكفاءات
الإقتصادية والعلمية فيها.

حضرات السادة والسيدات،

مع شكري لكم على حسن الإنتباه، أرجو
لأعمالكم النجاح والتوفيق متمنياً أن تكون ندوتكم
لبنة جديدة في مسيرة تفعيل دور الهجرة في العالم
كعامل إثراء للشعوب وتقارب بينها.

والسلام